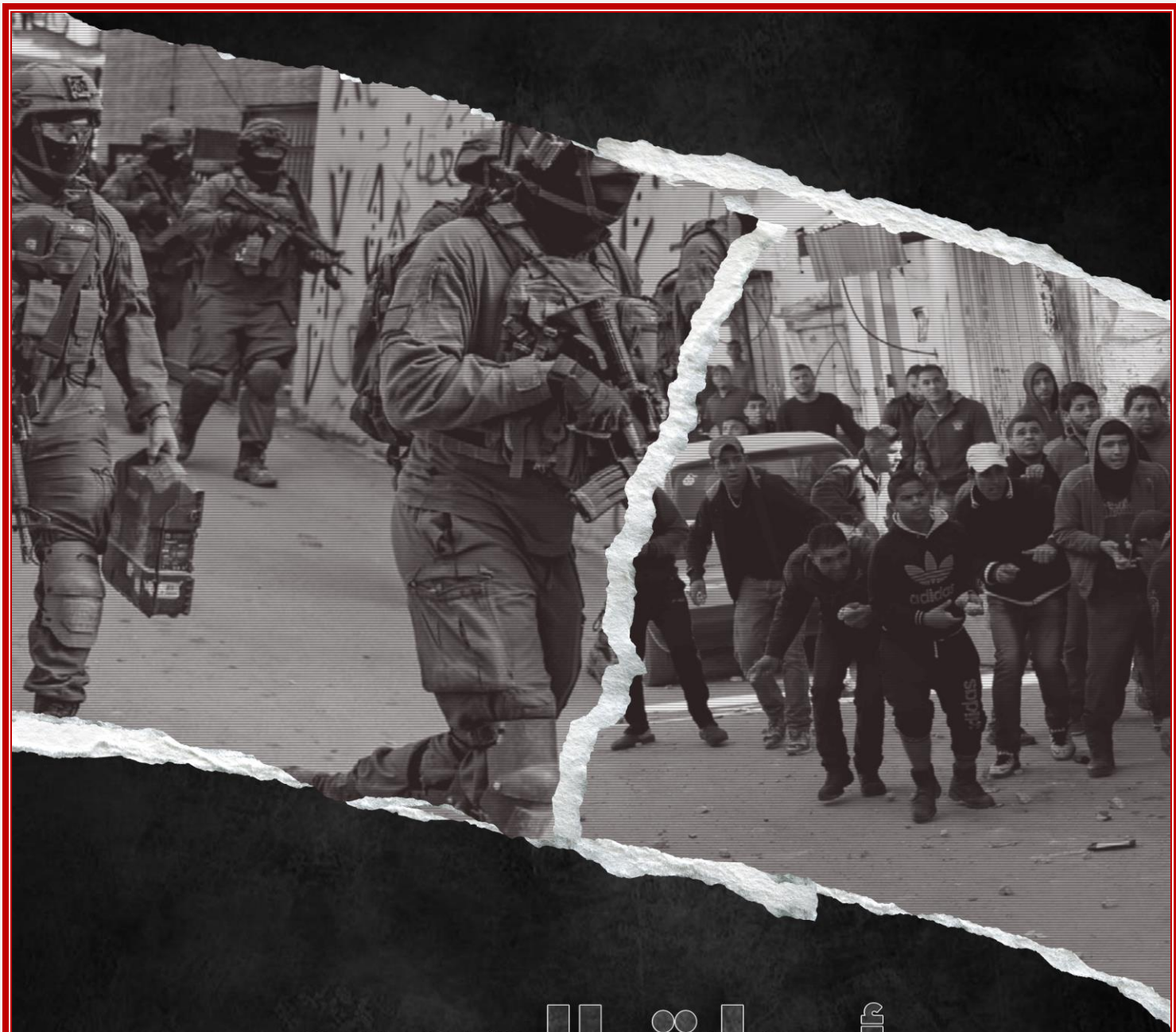

أدوات الصمود

في وجه سياسات القتل والتهجير

تقديـر موقـــف

أيار/ مايو 2023

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم

إن أي تقدير موضوعي لواقع اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم كقضية مركزية للشعب الفلسطيني -يتمحور حولها الصراع، وتصطدم بجوهر المشروع الصهيوني- ينطلق بالأساس من بحث إمكانيات نجاتهم، وفرص نضالهم وتحقيق أهدافهم بالعودة وتقرير المصير، في ضوء تأثير العوامل الأخرى المجافية في معظمها لمسعاهم، والقليل منها الذي يضافر ويساند هذا المسعى، ومنطلق هذه المقاربة هو حجم التحولات السلبية التي حدثت خلال العقود الأخيرة على مواقف وسياسات معظم الأطراف المؤثرة في قضيتهم، ناهيك عن كون تهجيرهم وتشريدهم من ديارهم ونشوء قضيتهم واستمرارها طال لأكثر من 75 عاماً، قد نتج بالأساس عن الخلل في ميزان القوة والقدرة بين هذين الجانبين، جانب قدرتهم مقابل قدرة العوامل المجافية وإرادة الأطراف الخارجية المهيمنة.

لقد تتبعت تقديرات الموقف السابقة، قدرة اللاجئين الفلسطينيين على التنظيم الذاتي وإنتاج الفعل النضالي والسياسي والمجتمعي بجوانبه المختلفة كمقياس لهذه القدرة، وفي الجانب المقابل طبيعة السياسات التي تستهدفهم

سلباً وإيجاباً، وهو ما يضعنا بشكل دائم في صورة التعقيد والتشابك بين العوامل المختلفة، ولكن ذلك يوصل أيضاً لاستخلاص مهم، وهو دور السياسات الإقليمية والدولية المجافية والمعادية لحقوق الفلسطينيين والرامية إلى تصفية قضيتهم، لا في المضي قدماً باتجاه نزع حقوقهم وحسب، بل أيضاً في تحطيم وإضعاف وحصار وتهميش البنى والروافع والقدرات التنظيمية والسياسية والاجتماعية التي ينجحون في بلورتها.

إذا كان هناك من مسمى مناسب يصف ما مر به اللاجئون الفلسطينيون في العام الأخير، فلا شك أنه كان "عام الموت"، فلقد تضافرت وتقاطعت سياسات العدوان العسكري "الإسرائيلي" والحصار والتهجير، كأدوات تعمل على طريق إفناء تجمعات اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء وجودها المادي وما تمثله من تعبير هوياتي وتكثيف حي لوجود الشعب الفلسطيني وقضيته بصفتها السياسية ومشروعها كقضية كفاح شعب لأجل العودة وتقرير المصير.

ينظر تقدير الموقف هذا في طبيعة مسارات عمل أدوات القتل والطرد والحصار وحجم التأثير المدمر لها على واقع اللاجئين الفلسطينيين،

ووجودهم، وكذلك في العوامل التي سهلت مهمة عمل هذه الأدوات، وقيدت وحدت من قدرة اللاجئين على حماية وجودهم وأشكال نضالهم.

يلخص التقدير أبرز أشكال التهديدات والتحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في سنة جديدة من استمرار النكبة، وهي تهديدات لم تنفك تتمحور حول جانب أساسي وهو كون فعل التهجير والسياسات التي صنعت النكبة، مستمرة في الاتساع ولعب دورها في تهجير الفلسطينيين وسلب أرضهم ومحاولة طمس وجودهم، وأن أدوات فعلهم ونضالهم وكفاحهم في مواجهة كل هذا –وإن كانت قادرة على إنتاج نماذج للصمود، وتجارب نضالات فريدة– إلا أن قدرتها على تعميم هذا التجارب، وتحويلها لنماذج ومسارات عمل ثابتة ذات أهداف استراتيجية قابلة للتحقيق، أو بناء برنامج سياسي مجتمعي ذي حوامل تنظيمية قادرة على النهوض به، يرتبط بسياق فلسطيني أعم يعيش أزمات عميقة، ويواجه أدواراً مدمرة تُحدِثُها السياساتُ العدائيةُ تجاه الفلسطينيين عموماً والكتلة الرئيسية منهم وهي اللاجئين الفلسطينيين.

مسارات العمل العدائي ضد حقوق اللاجئين ووجودهم

حملة القتل المستمرة

ما زالت الآلة العسكرية الصهيونية، تقوم بالدور الأكثر مركزية كمنظومة لقتل الفلسطينيين وقمعهم، وتحديد وحصار حيز وجودهم، وفي صلب سياسات هذه المنظومة تقبع حملات القتل والمجازر كأدوات أساسية، أولاً من خلال القتل المباشر، وثانياً من خلال دور هذا القتل والمجازر في كيّ وعي الفلسطينيين وقمع محاولاتهم للدفاع عن حقوقهم، وثالثاً من خلال دوره في تحطيم كل أشكال التنظيم النضالي والسياسي والمجتمعي التي يطورونها.

لقد شنّت المنظومة العسكرية والأمنية الصهيونية حملة قتل ممنهجة في الضفة الغربية المحتلة، تركزت بالأساس في المخيمات الفلسطينية، موقعة منذ مطلع العام 2022 حوالي 400 شهيد فلسطيني، إلى جانب مئات من الجرحى ومئات من المعتقلين.

تطلق الآلة الحربية الصهيونية وحدات القتل المدربة بشكل يومي في شوارع المخيمات الفلسطينية والأحياء المكتظة بالسكان في ساعات الليل والنهار، لتطلق النار على السكان، وتقتل وتصيب منهم من تشاء دون استثناءات،

وتواصل عمليات التصفية والإعدام الميداني للناشطين الفلسطينيين، بينما تركز الأذرع المختلفة للمنظومة الصهيونية ضغوطها وقمعها وحصارها لمخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس منذ أشهر طويلة، كما امتدت مساحة هذا العدوان لمخيمات عقبة جبر قضاء أريحا، ومخيم نور شمس في طولكرم، والدهيشة والعزة في بيت لحم، وصعدت من عدوانها اليومي على مخيمات القدس.

وفي قطاع غزة، الذي يمثل مخيماً كبيراً للاجئين الفلسطينيين، إذ إن حوالي 80% من سكان القطاع لاجئين، ما زالت الحملات العسكرية الصهيونية تفتك بسكانه، وتتضافر مع سياسات الحصار، كجزء من أدوات ردع لهذا المجموع الفلسطيني من لعب دوره في سبيل استعادة الحقوق الفلسطينية، وفي المقدمة منها حق العودة الذي يعتبر القضية المحورية لغالبية سكان قطاع غزة.

مسار الضم وسياسات التطهير

لا تقتصر حملة القتل الممنهج للفلسطينيين في الضفة المحتلة على المخيمات التي يقطنها اللاجئون الفلسطينيون، ولكن تطال أيضا تلك المناطق التي

يستهدفها العدو بسياسات الضم والمصادرة، والتي تشمل 60 بالمائة من مناطق الضفة المحتلة.

من جانب آخر، تسعى الحملة العسكرية الصهيونية، على نحو مباشر من خلال عمليات القتل في المناطق المستهدفة تعزيز إجراءات الضم لإرهاب سكان هذه المناطق ومنعهم من المبادرة للدفاع عن وجودهم في أرضهم، وكذلك حرمان هذه المناطق المهددة من أي إسناد قد تنهض به المقاومة التقليدية في الضفة الغربية، والتي تقع في بؤرة الاستهداف الاحتلالي.

لقد أصدر العدو قرارات عدة تهدف إلى منع البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة ضمن "اتفاقيات أوسلو" باعتبارها مناطق "ج" والتي تمثل حوالي 60 بالمائة من مساحة الضفة المحتلة، وهو ما يعني خلق آلية مستدامة لطرد السكان من خلال حرمانهم من المسكن، وكذلك عبر تدمير منازلهم وورشهم ومزارعهم ومصادرة أراضيهم.

إلى جانب ذلك يمضي العدو في زيادة الاستيطان في معظم أرجاء الضفة المحتلة، بما يمثل نقلاً مباشراً للأرض من سكانها، إلى يد المستوطنين، ضمن مشروع يهدف لاستكمال تشريد من تبقى من الفلسطينيين في المناطق

"ج" وهم حوالي 100 ألف فلسطيني، نحو البؤر السكانية المحاصرة والمعزولة التي يعمل العدوّ يومياً على تحويلها لمعازل يطوقها بأدواته الأمنية وحواجزه، ويخضعها لمراقبة مشددة، ويحرمها من الأراضي والموارد الضرورية لتلبية احتياجات أهلها.

وفي هذا الجانب يمكن أيضاً النظر للحملات الصهيونية على المخيمات، إلى جانب دورها في تدمير بنى الفعل الفلسطيني وإرهاب وقمع الفلسطينيين عن القيام بدورهم في الدفاع عن أراضيهم المهددة بالضم والمصادرة، باعتباره نقلَ ساحة المواجهة من مساحة عمل المنظومة الصهيونية في سياقات مشروع الضم وهي المناطق (ج)، إلى داخل المخيمات والأحياء السكانية فيها، وهو ما يمكن تلخيصه بأنه هجوم على بيوت اللاجئين وأرواحهم، يهدف إلى توفير غطاء ميداني لتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين.

وعلى نحو مواز تستمر حملات مصادرة الأراضي والبيوت، والهدم والتجريف في القدس المحتلة، ضمن سياسة تهدف لإفراغ المدينة من سكانها الفلسطينيين وإجراء تحويل ديموغرافي فيها عبر إغراقها بعصابات المستوطنين،

وهو أيضا ما يواجهه الفلسطينيون في النقب المحتل عام 1948، حيث تواصل المنظومة الصهيونية الهادفة إلى حرمانهم من أراضيهم، حشرَهم وحصارَهم في منطقة "السياج" وهي بقعة ضيقة من أراضي النقب، وطردَهم مما تسميه "القرى غير المعترف بها"، وذلك ضمن مخططات لاستكمال استيطان النقب وتحويله لمركز مستقبلي للمشروع الاستيطاني الصهيوني.

الحصار والتجويع كأدوات للتقويض

عملت المنظومة الصهيونية خلال العام الأخير على استثمار نتائج الحصار الطويل والمشدد الذي فرضته على قطاع غزة، من خلال مقايضة بعض الحقوق المعيشية للفلسطينيين المحاصرين في القطاع مقابل ضمان تعطيل دورهم النضالي وسعيهم المستمر للدفاع عن حقوقهم، هذه "التسهيلات" التي يقدمها العدو ضمن المقايضة لا تكفي لسد رمق الغزيين، ولكنها بالأساس أداة للمساومة تتحكم بها المنظومة الصهيونية لإخضاع الفلسطينيين، وتعمل بالموازاة مع أدوات القتل العسكرية وغارات الطائرات والدبابات.

يسكن في قطاع غزة حوالي 2.5 مليون إنسان، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، ما يجعل القطاع أقرب لمخيم كبير للاجئين الفلسطينيين، يتعرض على نحو يومي لأعمال القتل والتدمير التي حولته إلى مكان غير صالح للحياة الآدمية حسبما أشارت الأمم المتحدة إذ تبلغ مساحة قطاع غزة حوالي 360 كم مربع، فيما يتكدس فيه أكثر من 52 ٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، ما يجعله مثالاً واقعياً لسياسات التهجير والعزل الصهيونية التي هدفت إلى حشر أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة من الأرض، والتي يستحيل العيش فيها في ظل انعدام الموارد، فقد فاقم الحصار المفروض على قطاع غزة أزمات شح الموارد وعمّق الفقر المتزايد، وأوصل معظم السكان لحدود خط الجوع، وبحسب النداء الطارئ للأونروا لعام 2021، فإن في القطاع 1.5 مليون لاجئ بحاجة للمساعدة الغذائية، وتجاوز معدل البطالة أكثر من نصف القوى العاملة، ووصفت "أونروا" الأزمة بأنها "أدت إلى تآكل آليات التكيف، والظروف المعيشية للاجئين" وذلك بعد أكثر من 19 عاماً على تشديد الحصار.

هذه السياسات في طورها الأساسي قادت آلافاً من أهالي القطاع إلى مغادرته هرباً من الظروف المعيشية القاتلة، وتعرض كثير منهم للموت والسجن والفقدان في طرق الهجرة إلى أوروبا وغيرها من البلدان، وصارت نسخة "التسهيلات" تعمل كفاعل عدواني لتفكيك البنى النضالية المشتركة التي نجحت القوى الوطنية في قطاع غزة في بنائها خلال الأعوام الماضية.

سياسات التجويع وصناعة التهجير

يعيش اللاجئون الفلسطينيون محصلة تراكم سنوات من السياسات الدولية الهادفة إلى تصفية قضيتهم، تضافرت مع ظروف عيشهم في بلدان تفرض عليهم قيوداً مشددة تسلب معظم حقوقهم الأساسية، وتحرمهم من إمكانيات العمل وكسب الرزق على نحو متساو مع بقية السكان، وتصنع عوامل إفقار دائم لهؤلاء اللاجئين، وقد تفاقمت هذه السياسات في عدد من الدول العربية المضيفة بفعل الأزمات الاقتصادية التي عانتها هذه البلدان، وما ترتب على هذه الأزمات من ضغوط استخدمت لإطلاق النزعات العنصرية المعادية للاجئين عموماً وللفلسطينيين منهم على وجه الخصوص.

استلاب الحقوق أضيف له درجات من الحصار الاقتصادي وسياسات عزل صارت تتبعها عدد من الدول المضيفة تجاه اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، وتتورط فيها السلطات اللبنانية على نحو متزايد، ذلك إلى جانب تورطها في مسعى لطرد اللاجئين الفلسطينيين من الفارين من سوريا إلى الأراضي اللبنانية، والذين يستقر معظمهم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وبعض من مخيمات إيواء اللاجئين السوريين، وذلك تبعاً لتنفيذ القرار الصادر عن المجلس الأعلى اللبناني للدفاع بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2019.

الافتقاد للموارد الأساسية والضرورية للحياة هو السمة اللازمة للحياة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتهالك معظم القطاعات الخدماتية، وعلى رأسها الصحة والتعليم، في ظل وضع اقتصادي متأزم في البلاد يحيل حفاظ اللاجئين الفلسطينيين على حياتهم، أو بحثهم عن قوت أطفالهم وذويهم لمهمات مستعصية، في ظل تقليصات متتابعة من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، قادت في معظمها للإجهاز على ما تبقى من فرص معيشية وأمل لهؤلاء اللاجئين.

فيما تتشبث سياسات الحكومة السورية بما حدث خلال الحرب السورية، من عمليات تهجير وطرد للاجئين الفلسطينيين من مواقع سكناهم واضعة عشرات العراقيل أمام عودتهم لهذه المخيمات، وتحديداً مخيم اليرموك بما يمثله من حجم ورمزية في الشتات الفلسطيني في سوريا، ويستمر النظام الحاكم باعتقال أكثر من 2300 فلسطيني في سوريا موثقين لدى بوابة اللاجئين الفلسطينيين فيما التقديرات تشير إلى أرقام أكبر لصعوبة توثيق الأرقام الحقيقية في سجون النظام السوري، ناهيك عن النزيف الهائل الذي خفض عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا إلى النصف تقريباً، وجرف بناهم السياسية والتنظيمية، وأخضع ما تبقى منها لدرجات من التبعية والضغوط والسيطرة من قبل النظام السوري الحاكم.

تحول الحصار إلى سياسة قابلة للتعميم في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، فالتصعيد المستمر للقيود المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين من البلدان المضيفة، يمثل نموذجاً لهذا الحصار، وكذلك القيود الهائلة المفروضة على الدعم المالي لهم، أو على حقوقهم بالتنقل، والتي اكتست بغطاء دولي يتعلق بالتضييق والحصار المالي والسياسي المفروض على الفلسطينيين ككل، وعلى المؤسسات والجهات المعنية بحقوق اللاجئين

الفلسطينيين ورعايتهم، في نموذج لحصار يحيل هوية اللاجئ كعنوان للفرز والحصار والتضييق، ويتعامل مع كل تجمع أو مخيم بإحاطته بإجراءات أمنية وأسوار مادية أو قيود إجرائية تهدف لوسم وفرز وعزل اللاجئين الفلسطينيين وتعميق عمليات نزع حقوقهم الإنسانية.

قوارب الموت ومسالك الهجرة غير الشرعية، التي قضى فيها مئات من الفلسطينيين خلال الأعوام القليلة الماضية، هي ما يترصد مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان، والتي تمضي نحو تمزيقها ودفع من فيها للهجرة بفعل السياسات والظروف الطاردة، والضغوط المتزايدة، ذلك في ظل تراجع كبير في القدرة الفلسطينية عامة، على ممارسة أي ضغوط تعيد بعضاً من التوازن للسياسات الرسمية من قبل الدول المضيفة أو الأطراف الدولية وخاصة العربية تجاه جموع اللاجئين الفلسطينيين.

انهيار موقف وقدرة وكالة "أونروا"

تمضي عملية التقويض الممنهج لدور وكالة "أونروا" كمؤسسة تمثل اعترافاً بالمسؤولية الدولية عن وضع اللاجئين الفلسطينيين، ولكن هذه المؤسسة فعلياً صارت أعجز من القيام بدورها الرئيسي في تقديم الخدمات الأكثر

حيوية ورئيسية للاجئين الفلسطينيين، بفعل السياسات التي استهدفت وقلصت تمويلها، وأصبحت ترهن الدعم القليل المتبقي لها بانخراطها جدياً في انتهاك حقوق اللاجئين الفلسطينيين وإسهامها بتصفية قضيتهم.

فلقد فرضت الإدارة الأمريكية على وكالة "أونروا" بموجب الاتفاق الموقع عام 2021، بين الطرفين شروطاً لاستعادة التمويل الأمريكي المقدم لها، يُلزمها بتبني سياسات تلاحق موظفي الوكالة واللاجئين الذين يتلقون خدماتها على مواقفهم السياسية المناصرة لحقوق شعبهم وقضيتهم، وهو ما يعني استخدام وكالة الأونروا كأداة لتقويض الحقوق السياسية لجموع اللاجئين والقدرة على الممارسة السياسية بأي من درجاتها، وأدناها إبداء الرأي في أحداث ووقائع تهجيرهم والعدوان المستمر عليهم، وعلى أبناء شعبهم.

تمثل الأزمة المالية لوكالة الأونروا أداة سياسية، تهدف لتقويض وضع اللاجئين الفلسطينيين، وخلق ظروف طاردة لهم من مواقع لجوئهم الحالي، فرغم تجديد ولاية وكالة "أونروا" لثلاث سنوات قادمة، ما زالت موازنة الوكالة الدولية تعتمد على تبرعات مجموع المانحين المرهونة بشروط وطلبات

متزايدة تفرضها هذه الدول على الوكالة، أو على الفلسطينيين، كما أن هذه الموازنة لا تتضمن بأي حال من الأحوال ما يكفي لوقف التدهور المستمر في وضع اللاجئين أو حتى تثبيت معدل التدهور، ناهيك عن استعادة ظروفهم السابقة السيئة، أو تحسين وضعهم لظروف أفضل على أقل تقدير تستوعب احتياجاتهم المتزايدة وتلبيها.

أبرز التهديدات والمخاطر التي يفرزها هذا الواقع

١- وجود إمكانية حقيقية لحدوث تسارع في مسار تفكيك وكالة "أونروا" خلال الأعوام الثلاثة القادمة، أو على الأقل تقليص حدود عملها لحدود دنيا، خاصة في ظل تضافر عوامل عجزها عن النهوض بواجباتها وتبنيها لمواقف وممارسات منافية لحقوق الفلسطينيين وهو ما قد يضعها في صدام مع شريحة واسعة منهم، ويضيف المزيد لمساعي الأطراف المناوئة لحقوق الفلسطينيين لتفكيك هذه المؤسسة الدولية.

٢- استمرار عملية تصفية وجود وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في دول الطوق، وبشكل أساسي، يبدو واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم الأعلى استهدافاً بمجموعة من مشاريع التهجير

الممنهجة، التي تستثمر في عوامل التجويع والإفقار كأداة لتهجيرهم عبر مسارات الهجرة غير الشرعية بما يترصدهم بها من مهالك، أو عبر ربط هجرتهم بمشاريع للتنازل عن حقوقهم وتفكيك المعنى السياسي لقضيتهم.

٣- إمكانية إنفاذ خطوات كبرى باتجاه إتمام المشروع الصهيوني لضم المناطق (ج) في الضفة الغربية المحتلة، والذي سيمثل منعطفاً في مصير ما تبقى من وجود فلسطيني في الضفة المحتلة.

٤- تعمّق الفجوة السياسية التي تتشكل نتيجة لغياب قدرة ودور المنظومة الفلسطينية الرسمية، دون أن تنجح القوى الفلسطينية الصاعدة، والتجارب النضالية الجديدة في تشكيل وتطوير أدوات لملء هذه الفراغات بتجارب وأنماط النضال.

بدائل من خارج المظلة السياسية

أسهم التآكل المستمر لحيز السياسة الفلسطينية الرسمية وجدول أعمالها، وغياب صيغة واضحة للنظام السياسي الفلسطيني في تمثيل غالبية الفلسطينيين، كل ذلك أسهم في اتساع الفجوة بين المنظومة السياسية

وبين التجارب التي تتطور للنضال من أجل الحقوق الوطنية للفلسطينيين.

لعبت عوامل مختلفة دورها في تشكيل ملامح وسمات هذه التجارب النضالية، وأيضاً دورها في خلق مسافة بين بعضها البعض، على نحو أسقط معظم الرهانات التي ازدهرت أعقاب هبة أيار/ مايو 2021 بإمكانية تلاقي هذه البؤر والتجارب النضالية لتشكل بديلاً سياسياً حقيقياً يحمل برنامجاً جامعاً لكل نضال الفلسطينيين من أجل حقوقهم، ماهي هذه العوامل؟

١- التمايز المتزايد بين الظروف التي تعيشها شرائح مختلفة من الفلسطينيين، فرغم أن الفلسطينيين قد انقطعت الصلة الجغرافية المباشرة بين مناطق وجودهم لفترات طويلة، إلا أن الظروف التي عايشها أغلب هؤلاء ترتبط وتتشكل على الوقع المباشر للنكبة والتهجير واحتلال الأرض الفلسطينية، كما أن الفعل السياسي الفلسطيني اللاحق للنكبة ارتبط بأولئك الذين وُجدوا في بيئة عربية متشابهة نسبياً، عرفت ظرف صعود تحرري عربي كانت القضية

الفلسطينية في مركزه، ولكن في ظل تراجع دول هذه الكتلة المركزية "المتجانسة نسبياً" وعجزها عن إقناع عموم الفلسطينيين بقدرتها على حماية حقوقهم وتمثيلهم، برزت إسهامات تأتي من سياقات كانت هامشية تاريخياً، أو تشكل هامشاً لقوى مركزية أكبر تقبع في مركز الفعل السياسي الفلسطيني، ويشكل التلاقي بينها نوعاً من البحث عن "عقد نضالي" يصيغ برنامجاً مشتركاً لهذه التجارب المتمايزة، وفي هذا الإطار يمكن فهم التأثير المتزايد للأكاديميين الفلسطينيين في الولايات المتحدة مثلاً، أو الناشطين في القارة الأوروبية، وتعقيدات تعامل نشطاء من بنى الحركة الوطنية في الأرض المحتلة بشقيها (الضفة الغربية وقطاع غزة) مع هذا التأثير.

٢- إعادة تشكل الديموغرافيا والخارطة السياسية الفلسطينية، حيث أعادت عوامل التهجير خصوصاً في العقد الأخير تشكيل خارطة الوجود الفلسطيني، وهو ما أحدث تحولات كبرى في الممارسات السياسية لقطاع من الفلسطينيين الذين نشطوا سياسياً في بيئاتهم الجديدة.

هذا التحول أيضا أخرج كتلاً فلسطينية بأكملها خارج حيز الفعل السياسي على غرار مجموعات كاملة اعتادت العمل عبر البنى السياسية التقليدية الفلسطينية، ولكنها وجدت ذاتها في حيز جديد وبيئة ومجتمع تحتاج إلى وقت للاندماج فيه، ناهيك عن الانتقال لممارسة السياسة فيه.

لم تقتصر التحولات على أولئك الذين تم تهجيرهم، بل شملت أيضاً أولئك الذين نُبذوا من الحيز السياسي للمنظومة الرسمية على غرار سكان قطاع غزة ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، أو اللاجئين في المخيمات الفلسطينية في دول الطوق، وفي المقابل بات أبناء الداخل الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨ أقرب لمفهوم مشترك للممارسة السياسية مع بقية الفلسطينيين في ضوء تصعيد المنظومة الصهيونية لسياساتها التي تستهدفهم.

٣- ما خلقه التفاعل مع الربيع العربي من فضاء مشترك تلاقى فيه الفلسطينيون وبعضهم البعض في ظل انسيابية متزايدة في أدوات التواصل وتقنيات الاتصال، فضاء سمح بتكوين مجموعات قيمية مشتركة أكثر من كونهم أبناء جغرافيا مشتركة، وهو ما يسهم أيضاً بتشكيل أنماط جديدة من الممارسات السياسية والنضالية يتم

ممارستها داخل هذه المجموعات، ومن خلال تقاطعها مع بعضها البعض.

نضال وتجارب العودة

ترسخت المسيرات والفعاليات السنوية للفلسطينيين المهجرين في الداخل المحتل عام 1948، والتي تمثل أشكالاً من العودة الرمزية للقرى المهجرة، كتقليد وموروث نضالي يعبر عن تمسك الإنسان الفلسطيني بأرضه، ولكن هذه الممارسة ما زالت تقتصر على هذا الحيز، ناهيك أن تحولها لفعل نضالي يشتبك مع شروط المنظومة الصهيونية غالباً ما ارتبط بنماذج محددة ضمن السياق العام لفعاليات العودة، أبرزها تجارب شبابية ومجتمعية حاولت فعلياً إعادة السكن في البلدات والقرى التي هجر منها أسلافهم من الفلسطينيين، لكن هذا النموذج لم يخرج من رمزيته، كما أن قدرة المبادرين إليه على المناورة في وجه آلة الحرب ومنظومة الأمن الصهيونية ما زالت محدودة ومقيدة.

أيضاً، حاول لاجئون فلسطينيون خارج الأرض المحتلة، وفي دول الطوق تحديداً خرجت تجارب مختلفة لمسيرات العودة، ولكن أسهم الاعتداء والقتل

والمجازر الوحشية المرتبكة من قبل العدو في ردعه نسبياً، وتلاقت مع ذلك ممارسات النظم العربية في هذه الدول

كما أن محاولات بعض من اللاجئين الفلسطينيين العودة إلى الأرض المحتلة بجوازات سفرهم الأجنبية غالباً ما كانت معرضة لشبهات الاتهام بالتطبيع.

رغم ما تقدم، بالإمكان النظر لسياق العمل المتمحور حول الممارسة المباشرة للعودة –مسيرات العودة– للأرض الفلسطينية المسلوبة، كنموذج قادر على جمع عشرات الآلاف من الفلسطينيين ليتلاقوا حوله، ولكن تحويله لمنظومة فعل ذات أجوبة سياسية ما يزال مرهوناً بارتباطه فعلياً بأطر أوسع للنضال، فعودة الأفراد قد يمكن تصنيفها كتطبيع أو نضال وفق اختلاف وجهات النظر حولها، ولكن الممارسة الجماعية لهذا الفعل تنقله لمصاف التجربة النضالية، بل وإلى إمكانية تحوله إلى سياق يعيد فيه الفلسطيني صياغة وإنتاج فعل العودة، وكنا في بوابة اللاجئين الفلسطينيين نشرنا سابقاً مشروعاً للعمل من أجل العودة.

المقاطعة وسياق التضامن

تكتسب أنشطة وفعاليات مقاطعة الكيان الصهيوني وعزله، مساحة متزايدة في وعي الجمهور الفلسطيني، ورغم أنه لا يتم التعريف عنها بديهياً كنضال لأجل العودة، فإن الحملات الأساسية للمقاطعة، وفي مقدمتها حملة بي دي إس، تعتبر أن أحد أهدافها الرئيسية وشروطها هو تمكين اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة.

مع ذلك هذا النموذج النضالي لا يزال عاجزاً عن التحول إلى ممارسة نضالية عامة للمجموع الفلسطيني، وفي نهاية المطاف فإن حركة المقاطعة تستهدف بالأساس الجمهور غير الفلسطيني وسياسات الحكومات والشركات التي تمتلك علاقات مع الكيان الصهيوني، ولكن حملات المقاطعة نجحت في تحقيق درجة كبيرة من النجاعة في التشابك والارتباط بمجموعات نضالية أخرى متعددة الاتجاهات، فمن جانب لديها إجماع من الفصائل والقوى الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك أنتج نشطاؤها شراكات حقيقية مع حملات التضامن، وباتت تتشكل هوية خاصة لنشطاء حول العالم يجمعهم مفهوم لنضال "المقاطعة" يضع اللاجئ الفلسطيني وقضيته وحقوقه ضمن سلة أوسع لنضالات الشرائح المهمشة.

نماذج العمل الفلسطيني في ساحات الشتات الجديد

شكل الشتات الفلسطيني الجديد عامل جذب لاهتمام عدد من القوى السياسية، التي صارت تنظر لمجموع الفلسطينيين في الخارج ككتلة ضرورية للمنافسة على حيازة التمثيل الفلسطيني، وهو ما قاد لنشاط تمظهر جله على شاكلة مؤتمرات وتشكيلات لعدد كبير جداً من الهيئات، رغم عدم وضوح مساهمة هذه الأطر كفواعل نضالية على مستوى القارة الأوروبية أو قارات العالم الجديد.

وفي سياق مختلف، صارت مجموعات من الشباب الفلسطيني تنتج تجارب أخرى-ليست متماثلة فيما بينها- تعتمد بالأساس على المبادرة الذاتية والفعل التطوعي، وبعض هذه التجارب نشأت عبر مجموعات التضامن، وفي مساحات الاندماج والتلاقي مع تجارب شرائح مهمشة في مجتمعات اللجوء الجديد، وبعضها يعمل بالأساس في بيئة فلسطينية مكونة من أبناء المخيمات الذين وفدوا حديثاً، ويقارب أسئلة الوعي والهوية والسياسة في ساحة الوجود الجديد.

هذه التجارب في مجموعها، رغم تمايزها لا تحدها ولا تفصل بينها قيود الجغرافيا، ولكن بالأساس يحول ضعف موارد كثير منها في التواصل والتلاقي، ناهيك عن ضعف متزايد في الأداء الإعلامي أو عدم اكتراث للظهور وهو ما يخلق عشرات الجزر الصغيرة المتقطعة في فضاء فلسطيني يعاد تشكيله في هذا الشتات.

أدوات النضال المسلح

لم يعد الفعل الفلسطيني المسلح ضد المنظومة الصهيونية يقتصر على تلك الأنماط الفصائلية التقليدية، والتي تمارس الكفاح المسلح كشكل من أشكال المقاومة عبر أذرعها العسكرية، بل يمكن القول: إن هذا النوع من البنى التقليدية للفعل العسكري لم تعد فاعلة إلا في ساحة قطاع غزة، وخلال العام الأخير برز نمط المجموعات المسلحة كجزء من حالة تحاول التصدي للهجمات اليومية التي تشنها القوات الصهيونية، لتنضم لنماذج متعددة من أشكال الفعل المسلح بدرجات متفاوتة من الأسلحة البدائية والبيضاء والفردية، والتي تحركت في معظمها كأدوات لردود فعل على الجرائم المستمرة للمنظومة الصهيونية في الضفة الغربية.

هذه الأنماط من النضال الفلسطيني ضد المنظومة الصهيونية، والتي ينهض بها أفراد أو مجموعات مسلحة غير فصائلية، يحظى بتأييد جماهيري واسع، خصوصاً في ضوء عجز القوى الفصائلية لسنوات عدة عن استعادة قدرتها على العمل في الضفة المحتلة.

هذه المجموعات المسلحة لا تحاول تشكيل بديل سياسي، وتقدم في معظمها خطاباً يركز على مفهوم وحدوي مبسط للمقاومة المسلحة، ولكن العامل الأكثر تأثيراً بشأن هذه المجموعات يكمن في الاستهداف الممنهج من قبل آلة القتل الصهيونية لأفرادها ذاتهم وللبيئات التي يعيشون فيها، وهو ذات الاستهداف الذي لعب الدور الأساسي في تشكلها.

خلاصة

رغم التطورات الحادة في المشهد الفلسطيني خلال الشهور الأخيرة، إلا أن العوامل الأساسية المؤثرة على مصير الفلسطينيين تاريخياً مازالت فاعلاً مهيمناً، فالقوى الاستعمارية التي دعمت وأسهمت في الغزو الصهيوني لفلسطين، وحرست هذا الكيان وحالفته وسلحته، ما زالت تتابع سياساتها لا بالدعم المباشر لهذا الكيان، ولكن أيضا بالحرص على تصفية القضية

المركزية التي تمثل جوهر الصراع مع الاحتلال، وسلب حقوق اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء وجودهم المادي أو تقليصه لأضيق حيز ممكن من الأرض، ومن المعنى السياسي لوجودهم وحقوقهم.

ورغم ضراوة المقاومة التي يبديها الفلسطينيون، وتجذرهم في أرضهم، وتشبث اللاجئين بحقوقهم، وبحق عودة اللاجئين كعنوان سياسي رئيسي لهويتهم ونضالهم، فإن قدرتهم على بناء بدائل وطنية منظمة تشكل حوامل جامعة لنضالهم ما زالت محدودة، كما أن تخيل قدرتهم على استنهاض البنى القديمة لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني كحامل لحقوق اللاجئين في هذه المرحلة يبدو رهاناً أكثر منه إمكانية بناء على الوقائع بشأن ما تبقى من هذه البنية القديمة وما تحمله وتمثله سياسياً.

تشكل تجارب النضال الجديد المرتبطة بأجيال جديدة من الفلسطينيين نماذج مهمة وملهمة في معظمها، لكنها عاجزة حتى اللحظة عن تعبئة فراغ سياسي هائل يتركه تهاوي وتضاؤل المشروع الوطني القديم، فيما تبدو قدرة الفصائل المعارضة لقيادة السلطة على بناء بديل وطني ديمقراطي قادر على تمثيل اللاجئين وحمل حقوقهم، وفي مقدمتها حق العودة كمحور لبرنامج

سياسي يعيد جمع الفلسطينيين حول مشروع مرتبط بهذا الحق، هذه القدرة موضع لشكوك كثيرة، هذا إذا ما كان هناك جزم بتوفر الإرادة اللازمة لديها لهذا المشروع.

نقاش في البدائل

–إن مهمة مقاربة أي من النماذج والبدائل النضالية المتشكلة في بيئات اللجوء القديم والجديد تنطلق من الإفراط في تقدير الخصوصية المحلية، ما يفقدها قدرتها على الارتباط بالقضية الفلسطينية الرئيسية الجامعة، وعموم النضالات والبنى النضالية النظيرة المتشكلة، وفي هذا يكون عنوان حق الشعب الفلسطيني المشرد من أرضه في العودة وتقرير المصير، هو الناظم الأساس القادر على ربط هذه الجموع ومعاناتها اليومية ونضالاتها المتفرقة بالسياسة، وأيضا ربطها ببعضها البعض.

–هناك مجموعة من الأخطار الداهمة التي يتعرض لها الفلسطينيون، تتعلق بسياسات وعمليات الطرد المستمر والتهجير التي صارت معظم تجمعاتهم عرضة لها بشكل عام، أو في بعض منها، وتتطلب إجراءات وتحركات لمواجهتها، ولا يمكن لها أن تنتظر إنضاج البنى التنظيمية والسياسية

المتشكلة، أو ترميم تلك القديمة، بل تتطلب بناء آليات للمواجهة بما هو قائم ومتوفر من أدوات وبنى.

–رغم رداءة وضع المؤسسات السياسية الفلسطينية الرسمية، من حيث القدرة أو الأدوات ومنهج العمل أو القرار، إلا أنها تحوز الشق الأكبر من موارد وممكنات العمل والتمثيل الرسمي، ما يحتم ضرورة الضغط والعمل لتفعيل هذه الموارد على الأقل في مواجهة التحديات الداهمة.

–إن الفصل بين النضال لأجل حق اللاجئين في التمثيل الوطني، وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وحقوقهم الوطنية وفي مقدمتها حق العودة، شكل ويشكل دائما أداة لتعطيل مسارات النضال لأجل هذه الحقوق مجتمعة، حيث إن عمليات استلاب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين غالباً ما أفقدهم القدرة والموارد اللازمة لتطوير بناهم ونضالهم السياسي، سواء بشقه الوطني لأجل حقهم في العودة وتقرير المصير أو في بحثهم عن التمثيل الوطني كأداة ضرورية لانتزاع التأثير في مصيرهم.

نقاش في المخارج والبدائل:

أولاً: تنظيم الذات وبناء القدرة:

وما عكسته الأعوام الماضية وخصوصا 2022 من عجز للمجموعات النضالية المحلية عن التأثير في واقع اللاجئين والوضع الفلسطيني بشكل عام، يستحضر ضرورة ارتباط المبادرات والجهود لأجل التنظيم الذاتي للدفاع عن حقوق اللاجئين ووجودهم، بالسياسات العامة، وهذا النضال يتطلب إدراك هذه المبادرات والقائمين عليها بأن فرصهم بالتغيير مرتبطة بشكل حقيقي بالقدرة على إحداث تأثير جوهري، وتحول في الوضع السياسي الفلسطيني بعمومه، وقدرتهم على بناء شبكة وطنية تحمل مهمات كبرى بهذا الاتجاه، فالقدرة على إنجاز نجاحات موضوعية سرعان ما كان يتم محاصرتها والالتفاف عليها عن طريق أدوات الهيمنة والأطراف المسيطرة والعوامل الحاكمة في بيئة عيش ووجود اللاجئين.

ثانياً: الهوية وموضعها

إن الفصل التعسفي بين رؤية اللاجئين الفلسطينيين لنضالهم من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية ونضالهم السياسي ضمن الحالة الوطنية الفلسطينية ككل من جهة، ومواجهة الاحتلال من جهة أخرى، يعزل تلك المحاولات القائمة على إحداث تغيير في واقع حياتهم، ويبقيها أسيرة لحدود مطلبية، ويسمح بتجاهل ذلك الارتباط الجوهري بين الغزو الصهيوني وصناعة التهجير والنكبة واللجوء، وبين هذا النضال من أجل البقاء والصمود ومنع الإبادة والتجويع والحصار، والمطلب الوطني الإنساني الجامع المتمثل في حقهم بالعودة وتقرير المصير، ما يقتضي العمل على مقاربة خطاب وطني يعترف بالاحتياجات الإنسانية للاجئين ولا ينكر بل يحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الوطنية الجماعية لهم، ويغادر حالة الاستسلام لسردية الصمود الوطني التي تعتبر البؤس والشقاء في مخيمات اللاجئين جزءاً من سياسية البقاء وضرورة لمنع التوطين، إذ إن حماية قضية اللاجئين، وقدرتهم على النضال لأجل هذا الحق يتطلب حماية وجودهم من حيث الأساس، وعدم السماح بتقويض هذا الوجود، أو تحويله لمعاناة يومية تستنزفهم وتحرمهم من أي قدرة على الفعل السياسي العام.

ثالثاً: اللجوء الجديد وآفاق المستقبل

رغم أن عمليات التهجير من مخيمات وتجمعات اللاجئين في الوطن الشتات تستنزف الخزان البشري في هذه المخيمات، من كوادر وطاقات بشرية، لكنها منحت هؤلاء اللاجئين القدرة على بدء حياة بظروف مختلفة، وتشكيل بؤر لمجتمعات جديدة ومجموعات نشاطية قادرة على تطوير دورها في تشكيل قناة لدعم، وأيضا للدفاع عن حقوق الفلسطينيين عموماً في مجتمعاتهم الأصلية وفي مخيمات اللجوء، سواء بأشكال الدعم المادي المباشر أو الدعم السياسي المتمثل في الضغط على حكومات البلدان المضيفة لتغيير سياساتها بشأن اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، ورغم أن هذا الوجود الجديد يعاني مشاكله ومعيقاته الخاصة، إلا أنه يشكل بدوره مستقبل اللاجئين و قدرة كامنة وفرصة قد تستطيع التأثير إيجاباً في نضال الفلسطينيين.